

موقف أردوغان حيال إبادة الأرمن التزام قومي

انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان للعرب والمسلمين مصلحة في إنكارها، أو كان العرب والمسلمين هم الذين أحرقوهم. فاردوغان نفسه، اللاعب المرازغ، زار المحرقة في إسرائيل حاملا أكلييل ورد، وكان في ذلك انكسار أصحابه الإسلاميين العرب، الذين تافقوا من تلك الزيارة الرمزية، أكثر بكثير مما تافقوا من زيارة إسرائيل، وهي ذات أبعاد سياسية يفترض أن تكون أخطر بكثير.

على الجهة الأخرى من المعادلة، يفعل اردوغان الشيء نفسه، الذي وصفه ناشر صحيفة "أرمين"، وهو الدفاع عن إرث أعداء السلاطين. لأن السلطان عبدالحميد والذين انقلبوا عليه، يظلون أتركا في أعماق وعي ووجدان اردوغان. وليس من العجيب أنه ظل حتى الآن، وبعد أن نجح في التمكين لسلطته، يحتفظ بصورة كمال أتاتورك، مؤسس الجمهورية، الذي غير الثقافة والقوانين والعلاقات الدولية، بنهج معارض لكل ما هو إسلام ومسلمين. اردوغان يعترف لاتاتورك، بالكثير من المآثر، بينما الإسلاميون العرب، ليسوا على استعداد للاعتراف بأي عمل حسن أو أي إنجازات تنمية لرعيهم عربي راحل لا يختلف أثنان من المواطنين والباحثين والمؤرخين، على عدائه لإسرائيل.

عدي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

يتبنى كثيرون من جماعات الإسلام السياسي، موقف الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في موضوع إبادة الأرمن، لأن وجهتهم العامة هي امتداح اردوغان في أي موقف، دون تحييصه بمنطق التاريخ السياسي الأيديولوجيا نفسها.

في هذا السياق، تحدثنا مؤخرا عن "مأثرة أخرى" للرئيس التركي، الذي أسقط في الكونغرس الأميركي أكتوبية إبادة الأرمن. فما تعرض له الأرمن، لاسيما في العام 1915، هو محض أكتوبية عند محبي اردوغان، وربما لا يجرؤ اردوغان نفسه على استخدام هذا الوصف.

التران مهمة الموالين وليست مهمة الولي، الذي لن يتحرج في هذا المثال من التفاضل عن سلسلة من المذابح والحرق الجماعي والاعتصاب والتجهيز القسري بلا طعام وعمليات إغراق في البحر لجموع من الأرمن. وكان هذه الحقيقة، ليست ذات قرائن من الصور الفوتوغرافية والبحوث والآثار المادية والمعاهدات والتحقيقات والمحاکمات وتقارير المراسلين المعايشين و"معاهدة سيفر" الدولية وروايات الشهود. وكان المسؤولون الأتراك أنفسهم عن قتل الأرمن، لم يعترفوا بما فعلوا، وإن كانوا التزموا طوال أكثر من القرن، بالتشكيك في جزئيات ما حدث، بهدف تحاشي دفع التعويضات.

لكن العجب العجيب في موقف هذا الفريق من الإسلاميين أن الغالبية العظمى من المذابح المنهجة، كانت قد وقعت بأيدي الذين انقلبوا على السلطان، من الملاحدة وحلفاء الصهيونية، بدءا من مذبحه "أضنة" في العام 1909، أي بعد إطاحة السلطان عبدالحميد بسنة واحدة، في حين كان السلاطين يسمون الأرمن "الأملة المخلصة".

هنا يطرح السؤال، ما هي مصلحة اردوغان في الدفاع عن جرائم اقترفها معادون للحكم الإسلامي أذلوا السلطان عبدالحميد وشكّلوا فرق موت للإجهاز على الأقليات؟ الجواب جاء قديما في مجلة "دير شبيغل" الألمانية، التي التقت في العام 1915 ناشر مجلة "أرمين" التركية الصادرة من إسطنبول، وحاولت من خلاله إيجاد تفسير لظاهرة دفاع التركي العلماني عن سلوك التركي الإسلامي في عهد حكم السلاطين، والعكس صحيح.

الناشر التركي قال حينها، "في الواقع، لم تتخل النخبة البيروقراطية التركية الجديدة عن التقاليد العثمانية فالأتراك لا ينسون أباهم، ويسعون إلى الدفاع عن شرفهم، وهذا التقليد يفرس الشعور بالهوية لدى أجيالهم، من خلال النظام المدرسي والتربوي".

لذلك، فإن اردوغان يحاول الدفاع عن تركيا كيفما كان حكمها، بمعنى أنه غير معني بفضح أفاعيل مؤسسي الدولة العلمانية، بل على العكس، هو معني بالدفاع عنهم من منطلق وطني، وهذا موقف لا يفهمه قطاع عريض من الإسلاميين، الذين يتخطون الولوات القومية، واهمين أن فكرة "الأملة الإسلامية" يمكن أن ترحج لدى المسلم الإندونيسي، على شواهد المتعلقة بأوضاع بلاده واهداها ومصالحتها، حتى ولو كانت بلاده تجاور بلادا آخر مسلمين آخرين.

إنكار اردوغان لعمليات إبادة الأرمن، يشبه إنكار إسلاميين عرب لمحرقة اليهود

ليس من العجب أن رجب طيب اردوغان ظل حتى الآن، وبعد أن نجح في التمكين لسلطته، يحتفظ بصورة كمال أتاتورك

المفارقة أن اردوغان، في انتصاره الوهمي الذي لم يحدث، والذي يصفه هؤلاء بـ"إسقاط أكتوبية إبادة الأرمن في الكونغرس" يعلم جيدا أن الأميركيين كانوا يتابعون مجريات الأمور في تركيا عن كثب، وكان إعلامهم يغطي الوقائع اليومية.

المسألة كانت معروضة على المجتمع الدولي بالصوت والصورة، ما اضطر السلطان محمد السادس في العام 1919 إلى الطلب من إدارة الحلفاء، التي أصبحت مسؤولة عن إسطنبول، محاكمة أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التي ورطت الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. جرى في ذلك السياق إلقاء القبض على 130 مسؤولا حكوميا مشتبهيا بمسؤوليته المباشرة عن إبادة الأرمن، بالقتل والإغراق والتجهيز القسري من خلال مسيرات الموت في صحراء شرقي سوريا. فهل يمكن والحالة هذه، أن يحو اردوغان أو غيره، حقيقة تاريخية؟

إن مسألة الموقف التركي من مذابح الأرمن، في العهد القومي الطوراني والإسلامي اردوغاني، هي نفسها. المسألة مسألة تعويضات مالية، تصح وتنام، كورقة ضغط على الأتراك، الذين لا يريدون التعويض عن خسائر معلومة مُنيت بها طائفة، كان فراؤها في تركيا، أحد أسباب إبادةها.



أتاتورك غير مبال بتقرب اردوغان

العملية العسكرية التركية في سوريا.. كارثة علاقات عامة دولية

تهم تمويل الإرهاب والإبادة الجماعية تلاحق أنقرة



العالم أضى يربط أنقرة بالإبادة الجماعية

وكان برينت ماكغورك، المبعوث السابق للحلفاء الدولي ضد داعش، من بين هؤلاء المسؤولين الذين شاهدوا انهيار الاستراتيجية التي أعدوها بشأن قوات سوريا الديمقراطية.

أدان ماكغورك العملية بقوة، وكذلك سحب القوات الأميركية الذي مهد لها الطريق، وفي اليوم الذي تحركت فيه القوات التركية لعبور الحدود ونشر المبعوث السابق سلسلة من التغريدات على موقع تويتر، تشير إلى أن تركيا، دعمت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، على الأقل، بصورة ضمنية. كما غرد قائلا «200 ألف شخص برئ من زحوا. المئات قتلوا. تقارير موثوقة عن جرائم حرب. وفرار سجناء ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية».

عقوبات على تركيا

من المؤكد أن المسؤولين الأتراك سيواصلون الشكوى من "المعاملة غير العادلة" التي يلقونها من الجميع في الخارج، وهذا قد يعزز من عقلية الحصار التي غرسها اردوغان في السنوات الأخيرة، لكن معظم بقية العالم حسم موقفه بالفعل من العملية العسكرية.

لقد أصبح تأثير ذلك واضحا بالفعل، فاللثاء، صوت مجلس النواب الأميركي بأغلبية ساحقة لصالح مشروع قانون لفرض عقوبات على تركيا، وسيشعر زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي عبر عن قلقه من فرض العقوبات، بوطأة الضغط الواقع عليه حين يأتي الدور على مجلس الشيوخ لإجراء التصويت.

برينت ماكغورك
تركيا دعمت تنظيم الدولة الإسلامية على الأقل بصورة ضمنية... وتقارير تقارير موثوقة تتحد عن جرائم حرب.

وإذا تم إقرار مشاريع القوانين المتعلقة بالعقوبات، فقد يعني ذلك إلحاق ضرر بالغ طويل الأمد بالاقتصاد التركي، فضلا عن اتخاذ إجراءات تستهدف اردوغان ووزراء الحكومة بصفة شخصية.

وما من شك أن حالة النفور الواسعة النطاق من الهجوم التركي ستزيد كثيرا من صعوبة الأمر على رئيس تركيا لتدبير التمويل الدولي، الذي يسعى للحصول عليه في إطار خطته لبناء مستوطنات جديدة للاجئين السوريين في "المنطقة الآمنة"، التي تبلورت ملامحها خلال عملية "نبح السلام".

كل ذلك ناهيك عن التأثير المعنوي والدبلوماسي الطويل الأمد، الذي سيحدثه عدد لا حصر له من العناوين الإخبارية الدولية، التي تربط بين تركيا وبين الإبادة الجماعية والجihad والإرهاب.

وكان برينت ماكغورك، المبعوث السابق للحلفاء الدولي ضد داعش، من بين هؤلاء المسؤولين الذين شاهدوا انهيار الاستراتيجية التي أعدوها بشأن قوات سوريا الديمقراطية.

أدان ماكغورك العملية بقوة، وكذلك سحب القوات الأميركية الذي مهد لها الطريق، وفي اليوم الذي تحركت فيه القوات التركية لعبور الحدود ونشر المبعوث السابق سلسلة من التغريدات على موقع تويتر، تشير إلى أن تركيا، دعمت تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، على الأقل، بصورة ضمنية. كما غرد قائلا «200 ألف شخص برئ من زحوا. المئات قتلوا. تقارير موثوقة عن جرائم حرب. وفرار سجناء ينتمون لتنظيم الدولة الإسلامية».

دعم الإرهاب

دعم تنظيم الدولة الإسلامية أصبح تهمة أخرى شائعة وُجّهت إلى تركيا كثيرا مؤخرا، لاسيما بعد مقتل زعيم داعش أبي بكر البغدادي، في عملية أميركية على مسافة 5 كيلومترات فقط من الحدود التركية مع سوريا.

ويحقق المسؤولون الأميركيون الآن فيما إذا كانت هناك صلات بين المخابرات التركية وتنظيم داعش، حسبما ذكر كاتب مقالات السراي إيلي ليك في مقال لوكالة بلومبرغ.

ربما لا يهم ما إذا كانوا سيجدون أي روابط ملموسة أم لم يجدوا. فهناك إجماع، فيما يبدو، على أن تركيا تحت قيادة اردوغان قامت بتمويل داعش وتعاونت معه، وهو ما يستند، في معظمه، إلى شهادات الأسرى الجهاديين والأدلة الطرفية المتعلقة بسياسات تركيا الحدودية طوال النزاع السوري.

ومما ساعد على ذلك، كثرة الصور واللقطات المصورة العنيفة التي التقطها أعوان تركيا في الجيش الوطني السوري (الجيش السوري الحر سابقا)، والتي جرى تقديمها كدليل على أن تركيا تدعم الجهاديين المخترفين. واكتسب هذا الأمر ما يكفي من الزخم كي تناقشه مجلة "نيو ريبابلك" الليبرالية الذائعة الصيت.

وثمة شخصيات صارت تتحدث عن ذلك علنا، مثل النائبة في الكونغرس الأميركية تولسي غابارد، وهي ديمقراطية يسارية تأمل في الترشح للانتخابات الرئاسية في العام المقبل. وحتى شبكة الجزيرة الإخبارية، والملوكة لاقتوى حلفاء تركيا الإقليميين في قطر، أغضبت أنقرة بتغطيتها

لم تفلح تبريرات تركيا لعملية "نبح السلام" في سوريا في أن تخفف من الانتقاد الدولي المتواصل ضدها، بسبب ما اتفق دوليا على اعتباره إبادة للأكراد. وفي خضم هذا الجدل ازداد الوضع سوءا بالنسبة إلى صورة تركيا دوليا إثر مقتل زعيم تنظيم الدولة الإسلامية. فقد ورطت هذه العملية تركيا أكثر، وأعدت إلى دائرة الضوء أحداثا سابقة عن علاقتها بداعش، ضمن سياق دولي يعترزم التصعيد ضد تركيا التي تواجه خطر التعرض لعقوبات أميركية بعد أن صوت مجلس النواب الأميركي بأغلبية ساحقة لصالح مشروع قانون لفرض عقوبات على تركيا.

مايك ماكنزي
باحث متخصص
في الشأن التركي

كانت العملية العسكرية التركية في سوريا بمثابة كارثة علاقات عامة على الصعيد الدولي، على إثرها، واجهت الحكومة التركية اتهامات من كل حذب وصوب بإبادة الجماعية والتطهير العرقي ودعم الإرهاب، وجليت لها إدانات نادرة ما توجه حتى لأشد منتهكي حقوق الإنسان.

لم يغير رد المسؤولين الأتراك شيئا في هذه التصورات والانطباعات التي أخذت عن تركيا في الخارج.

أما في الداخل، فتكتفي وسائل الإعلام المحلية بسرد قائمة مبتذلة من الشكاوى والمظالم الموجهة للعرب ردا على اتهاماته وإدانته. في الوقت نفسه، لا يزال الخطر قائما بان تؤدي التصريحات العدائية، الصادرة عن مسؤولي الحكومة، إلى تاجيح مشاعر الكراهية والعداء لتركيا أكثر وأكثر.

إبادة جماعية

أضحت كلمة "الإبادة الجماعية" الكلمة الرائجة التي تتداولها وسائل التواصل الاجتماعي منذ أن شنت أنقرة عملية "نبح السلام" في التاسع من شهر أكتوبر.

كانت هذه الكلمة إلى حد كبير هي التي استخدمها خصوم تركيا بقيادة الأكراد كسب الدعم في مواجهة العملية التركية، وأجندت نفعاً.

عكست العناوين الرئيسية على وسائل الإعلام الإخبارية الكبرى مخاوف من حدوث إبادة جماعية في شمال سوريا منذ اليوم الذي بدأت فيه العملية العسكرية.

وتناول أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي القضية في الكونغرس، مستخدما نفس المصطلح.

ويرى المسؤولون الأتراك مبالغة كبيرة في ذلك، إذ يزعمون، باستمرار،

هناك إجماع على أن تركيا تعاونت مع داعش، ويستند هذا الموقف في معظمه إلى شهادات الأسرى الجهاديين والأدلة الظرفية المتعلقة بسياسات تركيا الحدودية طوال النزاع السوري